

إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة: (2010-2015)

أ. حمزة العوادي جامعة أم البواقي - الجزائر

أ.د. جمال خنشور جامعة بسكرة - الجزائر

المخلص:

ما تزال الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا على أكثر من مستوى، رغم المجهودات المبذولة و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، و أمام تزايد الغموض حول مستقبل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات و ضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم الإشكاليات التي تطرحها عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وصولا إلى الخروج بأهم السبل الملائمة و الحلول الممكنة للتخلص من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، و قد تم التوصل في ختام هذه الدراسة إلى أن الصادرات الجزائرية غير النفطية تملك فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أنها تواجه جملة من العقبات التي تتطلب تعزيز قدرتها التنافسية للتغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: التصدير، الصادرات الصناعية خارج المحروقات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

Algerian industrial exports outside the hydrocarbons are still complaining of significant weakness on more than one level, in spite of the efforts made and actions taken by the state, and in front of the growing uncertainty about the future of the national economy out of fuel and the need to build a balanced economy can withstand the fluctuations that may affect the hydrocarbon sector.

This study aims to highlight the important problems posed by the promotion of exports out Hydrocarbon, and gives a proposing the most important means and Possible solutions.

Finally, we concluded that the Algerian exports have better opportunities for expansion and penetration in international markets to be exploited optimally, they also face a range of obstacles that require building a competitive advantage.

Keywords: Export, exports out of Hydrocarbon, Algerian economy.

المقدمة:

تحتل الصادرات مكانة هامة في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، باعتبارها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدول تصريف فوائض إنتاجها المحلي و توفير النقد الأجنبي اللازم لسير عملية التنمية الاقتصادية فيها، و تغطية ما تحتاجه من سلع و خدمات، إضافة إلى دعم سعر الصرف، و التخفيف من أعباء المديونية الخارجية، و بالنظر لذلك أولت العديد من الدول خاصة النامية منها التصدير و الصادرات اهتماما أكبر من خلال اتخاذها جملة من الإجراءات و تقديم الحوافز الضريبية و الجمركية التي من شأنها أن تؤدي إلى تنويع تركيبتهما السلعية و ضمان قدر كاف من حصيلتها لدعم مسيرة التنمية فيها.

و الجزائر شأنها شأن الدول النامية، لم يتوقف سعيها الحثيث لجعل هيكل صادراتها متنوعا خصوصا في ظل تزايد انفتاحها و فرص اندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث بذلت جهودا معتبرة في تهيئة البيئة المناسبة للتصدير، غير أن نصيب الصادرات الصناعية خارج المحروقات لم يتزايد، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات و هذا على العديد من المستويات، و التي ساهمت في زيادة درجة الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات، فجل صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب الذي تتحدد حصيلته بعوامل خارجية، و بالتالي فإن حجم الأضرار التي تخلفها التقلبات الواسعة في هذه الحصيلة ستكون كبيرة على الوضع الاقتصادي الداخلي و على انتظام عملية التنمية الاقتصادية، و قد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي لتلك التقلبات على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986 و الذي دمر الاقتصاد الوطني؛ من هذا المنطلق تأتي ضرورة تنويع الصادرات و الاهتمام أكثر بالتصدير الصناعي خارج المحروقات.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع النفط فجل صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب، وتتواجد الجزائر اليوم في محيط يفرض عليها الابتعاد عن الأحادية في التصدير والتوجه نحو الصناعات التصديرية خارج المحروقات، مما يجعلنا نطرح التساؤل الآتي: ما هي معوقات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، وما هي الفرص المتاحة لها في الوقت الراهن؟

فرضية البحث:

تتمثل معوقات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في غياب إستراتيجية حقيقية في هذا المجال لكن هذا الصنف من الصادرات يملك فرصا أهمها القرب من الأسواق الإفريقية والعربية و ما يمكن أن تمنحه من منافذ دخول أيسر إليها.

أهداف البحث: يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع التصدير الصناعي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015) بتشخيص أهم مؤشرات والأسباب الحقيقية التي تقف أمام تسريع

وتيرة نموه؛

- التفتيح عن أهم الفرص المتاحة أمام ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الأسواق الدولية، عليها تخلص الاقتصاد الوطني من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، و تسمح بتأسيس اقتصاد جديد قوامه التنوع و الانسجام و التكامل بين مختلف قطاعاته؛

- التعرف على طبيعة المخاطر و العقبات المصاحبة لعملية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات نحو الأسواق الدولية.

منهج و تقسيمات البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، و قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية خارج المحروقات، وكذا معالم السبل الكفيلة بتحقيق التوجه الفعلي و السليم نحو ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.

و كل هذا يقودنا إلى تناول موضوع التصدير الصناعي خارج المحروقات في الجزائر و ما يحيط به من فرص و عقبات، من خلال التركيز بالدراسة والتحليل على ثلاثة محاور، و يتضمن المحور الأول عرضا لأبرز مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، بينما يشتمل المحور الثاني على أهم فرص ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في الوقت الراهن، أما المحور الثالث فيحتوي على أبرز عقبات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.

المحور الأول: مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

تتطلب دراسة و تحليل الصادرات استعمال مجموعة من المؤشرات، و عموما هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، و سوف نقتصر على بعضها بحسب أهميتها وإمكانية اعتمادها في هذه الدراسة.

أولاً: مؤشر التركيبة السلعية للصادرات الصناعية خارج المحروقات

قبل تحليل التركيبة السلعية للصادرات الصناعية خارج المحروقات من المهم إلقاء نظرة على نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من خلال قراءة بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	الصادرات النفطية	
35724	58362	63327	70584	71661	56121	صناعية	الصادرات خارج المحروقات
2062	1634	1050	1152	1227	967	غير صناعية	
1	-	-	-	-	3	المجموع	
2063	1634	1050	1152	1227	970	إجمالي الصادرات	
37787	59996	64377	71736	72888	57091	نسبة ص ص خ م من الإجمالي	
%5.3	%2.7	%1.6	%1.6	%1.7	%1.7		

المصدر: *Banque d'Algérie, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie*, Juillet 2015, p166.

Centre Nationale de l'informatique et des statistique, *statistiques du commerce extérieur de : l'Algérie (période : année 2015)*, <http://www.douane.gov.dz/>, p16

و يلاحظ من الجدول تركز الصادرات الجزائرية في المحروقات وارتفاع قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات من سنة إلى أخرى (هذا التطور في القيمة كان مصاحبا بتدهور على صعيد الصادرات النفطية)، أما من ناحية النسبة فإن مساهمة الأخيرة في إجمالي الصادرات جد ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة 3% طوال الفترة الممتدة من سنة 2010 و 2014 وإن تجاوزت حاجز الـ 5% سنة 2015 فهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لأن مرده هو تدهور حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انهيار سعر النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يعني أن

إشكالية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الهدف المسطر من وراء الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات لم يجد طريقه إلى التحقيق، و هذا ما يمكن إرجاعه إلى غياب نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات التسويق الدولي وتتحصر نسب مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات ما بين 1.6% و 5.3%، و لقد مثلت سنة 2010 أدنى حصيلة لها خلال الفترة المدروسة، و أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والترقب والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل أعلى حصيلة للصادرات الصناعية خارج المحروقات سنة 2015. و الجدول التالي يوضح تطور نسب هذه السلع خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015.

الجدول رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2015		2014		2013		2012		2011		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	234	11.34	323	19.77	404	38.48	315	27.34	355	28.93	315	32.58
مواد خام	106	5.14	110	6.73	109	10.38	168	14.58	161	13.12	94	9.72
منتجات نصف مصنعة	1693	82.10	1173	71.79	492	46.86	618	53.65	660	53.80	498	51.50
معدات صناعية	18	0.87	17	1.04	29	2.75	32	2.78	35	2.85	30	3.10
سلع استهلاكية	11	0.55	11	0.67	16	1.53	19	1.65	16	1.30	30	3.10
المجموع	2062	100	1634	100	1050	100	1152	100	1227	100	967	100

المصدر: *Banque d'Algérie, Op.cit. p166.*

Centre Nationale de l'informatique et des statistique, Op.cit. p16

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تتركب من ستة أصناف تختلف نسبها من صنف لآخر إلا أنها تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث التركيبة، و في هذا الصدد نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل الصدارة من

حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة تفوق 50% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية طوال الفترة المدروسة، و هو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، و المنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات الحديدية و الالكترونية، البلاستيك، المطاط، الزيوت و مشتقاتها، الورق، الأمونياك و الهيليوم، و قد عرفت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا ملحوظا، حيث انتقلت قيمتها من 498 مليون دولار سنة 2010 إلى ما قيمته 1693 مليون دولار عام 2015 بعد أن شهدت انخفاضا مفاجئا وصل إلى 492 مليون دولار سنة 2013، و السبب راجع إلى ارتباط هذا الصنف الوثيق بصادرات المحروقات فكما ازدادت هذه الأخيرة ازدادت معها حصة المنتجات نصف المصنعة المصدرة والعكس أيضا، و على هذا الأساس فإن الصادرات الفعلية من المواد نصف المصنعة تظل جد هامشية مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري.

و في المرتبة الثانية نجد المواد الغذائية التي تضم بالدرجة الأولى العجائن الغذائية، السكر و الماء و التي تمتاز بالجودة العالية، وقد عرفت خلال الفترة المدروسة باستثناء سنة 2015 تحسنا كبيرا في حصة الصادرات من هذه المنتجات حيث كانت القيمة المصدرة في سنة 2010 تقدر بـ 315 مليون دولار، بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات 32.58% لتبلغ سنة 2014 ما قيمته 323 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 19.77% لتسجل بذلك أكبر القيم المسجلة لها مقارنة بالسنوات الأخرى، و يرجع ذلك إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بنشاط الصناعات الغذائية عن طريق دعم المنتجين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على المواد و المنتجات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية.

و تأتي في المركز الثالث المواد الخام بالرغم من عدم الاستقرار الذي شهدته في حصيلتها السنوية خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى و بنسب متفاوتة وهو ما يبين عدم قدرة الجزائر على المحافظة على حصتها في الأسواق العالمية للسلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية ظاهرة ، و تشمل هذه المواد على الفوسفات، النفايات الحديدية، الزنك و النحاس، و سبب احتلالها لهذه المرتبة يعود إلى ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة طبيعية معدنية و التي يمكن أن تساهم أكثر في الرفع من حصة الصادرات خارج المحروقات، لو استغلّت بشكل مثالي، و لقد عرف هذا الصنف تطورا ملموسا حيث قدرت

إشكالية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

حصيلتها في سنة 2010 بما قيمته 94 مليون دولار مشكلا نسبة 9.72 % من الصادرات الصناعية خارج المحروقات لتلك السنة، وقد بلغ عام 2015 ما مقداره 106 مليون دولار. أما في المرتبة الرابعة فنجد المعدات الصناعية و المتمثلة أساسا في التجهيزات و الوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك و الأشغال العمومية، وفي هذا الصدد سجلت هذه الفئة انخفاضا تدريجيا من 35 مليون دولار سنة 2010 إلى أن وصلت حصيلتها سنة 2015 إلى 18 مليون دولار مع نسبة مساهمة بلغت 0.87% من الصادرات الصناعية خارج المحروقات لتلك السنة.

هذا فيما احتلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة في حدود 2% من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، و تضم في تركيبها مواد التنظيف، منتجات التجميل، الأدوية و الورق...، و قد عرفت قيمتها انخفاضا كبيرا فاق نسبة 50% إذ انتقلت قيمتها من 30 مليون دولار سنة 2010 إلى 11 مليون دولار سنة 2015 وينسب مساهمة من 3.1 % إلى 0.55 % من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات بين عامي 2010 و 2015.

في الأخير، لا يمكن الجزم بأن هناك تطورا إيجابيا ملموسا بعد تطبيق إستراتيجية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات على صعيد توسيع قاعدة المنتجات المصدرة، فالنسب المسجلة تكشف عن هامشية و تركيز الصادرات الصناعية خارج المحروقات في عدد قليل من المنتجات (حوالي 11 منتوجا)، و على هذا الأساس فإن الصادرات الصناعية خارج المحروقات ليست متأتية من شريحة واسعة من المنتجات الصناعية، ورغم ذلك ثمة آفاق واعدة للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، لكن يبقى المشكل في تطوير الإمكانيات و بذل مجهودات أكبر لتحسين مردودية الفروع الصناعية و استغلال أفضل للموارد المتاحة سواء الطبيعية منها أو المالية بالإضافة إلى إدخال الكثير من الإصلاحات لإعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

إن الغرض من هذا المؤشر هو تحليل التركيز الجغرافي لأبرز الصادرات خارج المحروقات قصد الوقوف على مدى اعتماد الجزائر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع

الصادرات حدود الأمان أصبحت الجزائر في تبعية، حيث يمكن لهذه الأخيرة ممارسة ضغوطات على الدولة بالامتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع أو تلفها وخاصة إذا كانت سلعا استهلاكية، و ذلك قد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، أو لأغراض أخرى قد تكون لها أبعاد و خلفيات سياسية، هذا و يكتسي مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات أهمية كبيرة، إذ يسمح بمعرفة مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المحصلة من جراء العمليات التصديرية، مما يتيح للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها و الاستفادة أيضا من تغيرات بورصة العملات، أو على الأقل تقادي الخسائر التي قد تتجرع عنها) نوال عباسة، 2009/2008، ص 230-231). و الجدول رقم 03 يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2013-2015).

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2013-2015)

المنطقة	2013		2014		2015	
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
الاتحاد الأوروبي	41.277	63.53	40.378	68.28	25.801	68.28
دول OECD	12.210	18.79	10.344	14.36	5.428	14.36
دول أوربية أخرى	52	0.08	98	0.10	37	0.10
دول أمريكا الجنوبية	3211	4.94	3.183	4.17	1575	4.17
دول آسيوية	4697	7.23	5.060	6.78	2562	6.78
دول المشرق العربي	797	1.23	648	1.66	628	1.66
دول المغرب العربي	2639	4.06	3.065	4.25	1607	4.25
دول إفريقيا	91	0.14	110	0.24	92	0.24

المصدر: p17: *Op.cit.* Centre Nationale de l'informatique et des statistique,

ومن خلال الجدول يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، ...) وهذا بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية و أيضا كمحصلة للاتفاقيات المبرمة معه، حيث احتلت هذه الدول المرتبة الأولى طوال الفترة المدروسة وقيمة 25801 مليون دولار سنة 2015 و بنسبة قدرت ب 68.28% مرتفعة بنسبة 4% عن سنة 2014، ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 14.36%، تليها دول آسيا و أمريكا اللاتينية، و بالمقابل نجد نسبة متواضعة في درجة التوجه نحو الأسواق العربية خاصة دول الجوار و إن كانت في تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى،

إشكالية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

رغم التشابه الكبير في العادات الاستهلاكية و الثقافية و كذا تزايد فرص تفعيل السوق العربية المشتركة، و في الجهة المقابلة نلاحظ أن الدول الإفريقية تأتي في ذيل الدول المستقطبة للصادرات الجزائرية شأنها شأن الدول الأوروبية التي لا تنتمي إلى الاتحاد، إذ لا تتعدى نسبة واردات إفريقيا من الجزائر نصف نقطة مئوية من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالرغم من التقارب الجغرافي بينها و بين الجزائر من جهة، و تدني مستوى الجودة المطلوبة بالنسبة للمنتجات في تلك الدول.

ثالثا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات و يحسب بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة من السلع المتجانسة من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة من السلع المتجانسة، و كلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة. و تساوي قيمة المؤشر (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، و بالعكس تكون قيمة المؤشر مساوية لـ (-1) في حالة عدم وجود صادرات (زين العابدين عبد الله بري، 2002، ص361). و الجدول التالي يوضح قيم هذا المؤشر بالنسبة لأهم السلع الجزائرية خارج المحروقات.

الجدول رقم (04): مؤشرات المزايا النسبية الظاهرة لأهم السلع المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مؤشر RCA
0.92-	0.94-	0.96-	0.95-	0.94-	0.95-	

المصدر: تم حساب قيم المؤشر اعتمادا على :

Banque d'Algérie, Op.cit, p166.

Centre Nationale de l'informatique et des statistique, Op.cit, p16

و من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة من (-1) مما يعني أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة، بمعنى أن طلب المنتجات الأجنبية على المستوى المحلي غلب على طلب المنتجات

الوطنية ومنه المنتجات المستوردة تتفوق على المنتجات الوطنية، و هذا راجع لعدة أسباب أبرزها أن القاعدة الصناعية في الجزائر والتي تم تشييدها في بداية السبعينيات كانت مشتتة على كل القطاعات، و لم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية و البشرية المتوفرة، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي في جميع المجالات تنتج منتجات تصنف عالميا كخردة نظرا لاستخدامها التكنولوجية القاعدية فنسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية لا تمثل في الجزائر سوى 0.7% من مجموع الصادرات، بالمقابل تقدر هذه النسبة بـ 8.8% في المغرب و 5.3% في تونس على سبيل المثال، كما أن عملية الخوصصة و إعادة الهيكلة الصناعية أخذت وقتا طويلا جدا مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، وقد كان بالإمكان دعمهما بقرارات سياسية ناجعة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد قطاعات صناعية متطورة تكنولوجيا (لزهر العابد، 2012-2013، ص ص 202-203).

المحور الثاني: فرص ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

تتجر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة، و عموما يمكن رصد أهم الفرص المتاحة أمام عملية التصدير الصناعي خارج المحروقات من خلال النقاط التالية:

أولاً: القرب من الأسواق الأوروبية، العربية والإفريقية

حيث تشكل الأسواق الأوروبية فرصة هامة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 380 مليون مستهلك و بمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة، ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر و الذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير، مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة شأنها شأن الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية ومجالا واعدا للصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك، كما تتوافر على حوافز جمركية و التي تتبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية و يمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى.

كما أن الأسواق العربية وبحكم التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط المنتجات بدل تعديلها وفق الاحتياجات المختلفة لكل سوق (سمينة عزيزة، 2011، ص 156).

ثانيا: تغيير موازين القوى في الأسواق الدولية

و هذا لصالح أسواق الاقتصاديات الناشئة على حساب الشركات المتعددة الجنسيات إثر انشغال الدول المتقدمة بمعالجة أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة و أزمة الديون السيادية، و التي أثرت سلبا على العديد من الدول بنسب متفاوتة و أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي و انخفاض المنافسة على بعض المنتجات الدولية، و هذا الوضع يفتح آفاقا واسعة أمام عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للجزائر في ظل ما تشهده هذه المرحلة من نماء غير مسبوق لاحتياجات الصرف نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، ناهيك عن طبيعة الاقتصاد الجزائري و درجة اندماجه في الاقتصاد الدولي التي تجعله نسبيا أقل تضررا من الأزمة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية (عمار عماري و نبيلة فالي، 2009، ص7).

رابعا: برامج تأهيل المؤسسات

في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية و العمل على إنجاحها تم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات و دعمها من أجل التصدير و إكسابها سمعة جيدة من أجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق، و ذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية (محمد فرحي و سلمى صالح، 2006، ص748)، و من بين أهم هذه البرامج نذكر:

- برنامج اللجنة الأوروبية "ميذا": قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية و تدعيم التعاون الاقتصادي، تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوربي متمثلة في برنامج "ميذا" (شعيب آتشي، 2007/2008، ص141)، و قد جاء هذا البرنامج في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 تحت اسم البرنامج الأوربي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و منحها الدعم التقني اللازم، و يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ليساهم بجزء كبير و مهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي (جمال بلخباط جميلة، 2006،

ص 637). و لقد استفادت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من البرنامج الذي يمس قطاعات المنتجات الفلاحية، الصناعات الغذائية، صناعة الأدوية، الصناعات الكيماوية، مواد البناء، الصناعات الميكانيكية، صناعة الأحذية و الجلود، الصناعة الالكترونية و الصناعات النسيجية (شعيب آتشي، 2008/2007، ص ص 141-146).

- البرنامج الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعزيز صادراتها: و الذي يتشكل من مجموعة من الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات و دعمها من أجل التصدير، و في هذا السياق تم اختيار أزيد من 40 مؤسسة مصدرة من بين 600 مؤسسة لعدة قطاعات أهمها قطاع الصناعة الغذائية و قطاع الصناعة الكيماوية، أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي تمت مباشرته سنة 2008 بتمويل بلغت قيمته 2.5 مليون أورو و هذا للاستفادة من مرافقة تقنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نشاطات التصدير الخاصة بها (منير نوري و إبراهيم لجلط، 2010، ص ص 11-12).

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من بين أهم البرامج الموجهة لتنمية و تطوير القطاع، و قد تم تخصيص غطاء مالي يفوق 386 مليار دج و هذا لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة التابعة لقطاعات الصناعة الغذائية، البناء و الأشغال العمومية، الصيد البحري و الخدمات، و هذا على مدى خمس سنوات اعتبارا من سنة 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تأهيل قدرات التسيير و التنظيم من خلال تكوين و تدريب الموارد البشرية و إعادة رسكلة و استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجال التصدير (سعيدة حركات، 2012، ص 06).

المحور الثالث: عقبات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

رغم الفرص المتاحة أمام التصدير الصناعي خارج المحروقات في الجزائر، إلا أن هذه العملية تواجه عددا من العقبات و التي من شأنها أن تؤدي إلى الإخفاق في تحقيق هذا المسعى، هذه العقبات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: العقبات السياسية و القانونية

حيث لا تزال المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في كل من بلد الاستيراد و بلد التصدير، حيث أن الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير، وتؤدي بالمصدرين إلى الإحجام عن التعامل مع رجال الأعمال والمتعاملين من هذا البلد أو بأن يطلب ضمانات أكثر، هذا فضلا عن تباين الأنظمة القانونية بين دول العالم المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية، و كل هذا يضاعف من حجم المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير، ويؤدي بالمصدرين إلى الإحجام عن التعامل مع الأسواق ذات الوضعية الداخلية غير المستقرة، الأمر الذي يؤثر سلبا على حركة التصدير، فحسب دراسة قام بها "عبد الله بن حمو" (2010) على عينة ضمت 20 مؤسسة صغيرة و متوسطة الحجم غير مصدرة بولاية مستغانم 90% من العينة تمثل مؤسسات صناعية تبين أن هذا النوع من المخاطر هو الذي جعل هذه المؤسسات تستبعد التفكير في التصدير (عبد الله بن حمو، 2010، ص186).

ثانيا: العقبات التجارية

و تتمثل مصادر هذه العقبات أساسا في عدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراكهم للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط (محمد فرحي و سلمى صالح، ص 742)، و في هذا السياق و حسب دراسة قام بها الباحث "قدور بن نافلة" على مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المصدرة و عددها 28 مؤسسة موزعة حسب الحجم إلى 8 مؤسسات صغيرة و 20 مؤسسة متوسطة الحجم منها 19 مؤسسة خاصة و منتمية إلى 07 قطاعات هي: المنتجات الغذائية، صيد الأسماك، الطاقة و البلاستيك، صناعة الحديد، مواد البناء و السيراميك، النسيج و صناعة الجلود، و قد ضمت العينة 14 مؤسسة (أي 50% من مفردات العينة) تنتمي إلى ثلاث قطاعات الأكثر مساهمة في صادرات الجزائر خارج المحروقات و يتعلق الأمر بالقطاعات الثلاث الأولى المذكورة آنفا، كما نجد 16 مؤسسة من مؤسسات العينة تتراوح مبيعاتها للخارج بين 11 % و 20% من إجمالي مبيعاتها، الأمر الذي يدل على تواضع أرقام أعمال هذه الأخيرة نتيجة التصدير، و رغم ذلك فإن المشكل لا يكمن فيما تحققه من مبيعات و إنما في عدد هذه المؤسسات الذي يبقى ضئيلا، و على العموم فقد توصل الباحث من

خلال هذه الدراسة إلى أن نجاح المؤسسة الجزائرية في السوق الخارجي مرهون بما تملكه من معلومات حول هذه الأسواق، و قد وجد أن مؤسسات العينة تتفق كلها تقريبا على هذا الطرح، حيث كانت إجاباتهم بالإيجاب بنسبة 92.2% عن سؤال حول كون نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية يؤدي إلى انخفاض الصادرات (قدور بن نافلة، 2009، ص 206، 215).

ثالثا: العقبات المرتبطة بالمنافسة

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج أجنبي داخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج و تحسين نوعيته لتفقد بذلك القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية.

إن أسوار الحماية التي يتمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف و الغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد و كانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها (محمد براق و محمد عبيلة، 2006، ص 131):

- ❖ تدني مواصفات السلع المنتجة؛
 - ❖ الارتفاع في تكلفة الإنتاج؛
 - ❖ آلية عمل اقتصادي وإداري سمته الأساسية البيروقراطية؛
 - ❖ تواضع مستوى الكفاءة و الخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها و متغيراتها؛
 - ❖ تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي و انخفاض حجم صادراته.
- و لتأكيد النقاط السابقة يمكن الاستشهاد بما توصلت إليه بعض الدراسات التي وجدت أن 58.5% من الشركات الجزائرية المصدرة تتسحب من الأسواق الدولية التي تكون فيها نسبة المنافسة عالية، و يرجع الباحثون ذلك إلى أن المنتجات الجزائرية غير مؤهلة للمنافسة، بينما يرى البعض الآخر أن الشركات الجزائرية لا تملك الخبرة الكافية (حسينة بن يوسف، 2012، ص 112)، هذا فضلا عن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة، الأمر الذي يجعل نتائج المنافسة محسومة لصالح الطرف القوي،

إشكالية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

و في هذا السياق يتوقع الخبراء بأن المنتجات الجزائرية بوضعها الحالي الغير مؤهل للمنافسة في حالة توجيهها نحو التصدير سوف تشهد تنديا تدريجيا في الإنتاج و العائد، ناهيك عن احتمالات انسحابها من الأسواق الدولية و التحول إلى أنشطة أخرى أو الاكتفاء بفرض وجودها في السوق المحلية (وصاف سعيدي، 2002، ص ص13-14)؛

رابعاً: العقبات الثقافية

و هي العقبات الناجمة عن الاختلاف في أذواق المستهلكين و التباين الثقافي و المعرفة بين السوق المحلي و الأجنبي، و التي تؤثر على تدفق المعلومات و صنع القرار في المعاملات الدولية (عبد الله بن حمو، 2010، ص ص174-175)؛

الخاتمة:

في الختام نود أن نشير إلى أن عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تتطلب أساسا الاهتمام أكثر بجودة المنتجات الموجهة للتصدير و مواصفاتها كي تمنحها ميزة تنافسية هامة تجعل فرصتها في تلقي طلبات من الأسواق الدولية عالية جدا، هذا فضلا عن وضع إستراتيجية واضحة المعالم و محددة الأهداف، تتسم بالشمول و يحدد فيها الأسواق التي يمكن الولوج إليها و أحسن طريقة لبلوغها، و بالنظر للدور الذي تلعبه المؤسسات بصفة عامة في الرفع من المستوى التصديري للدول، فإنه يتوجب على المؤسسة الصناعية الجزائرية بذل أقصى طاقتها البحثية و العلمية ليكتسب إنتاجها و خدماتها مزيدا من المزايا التنافسية التي تسهل عملية اختراق الأسواق الدولية و كسب رضا المستهلكين والعملاء، و دون ذلك ستنقى الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تراوح مكانها و تزداد بذلك وضعية الاقتصاد الجزائري تعقيدا و مستقبلا أكثر غموضا.

و على العموم مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج أهمها، أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات تعرف ضعفا كبيرا، و هذا راجع إلى غياب استراتيجيات بعيدة المدى فضلا عن كون جميع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ترقيعية، لم تصل إلى حد التغيير في بنية الصادرات، و رغم ذلك فإن هذا النوع من الصادرات يملك فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من العقبات، يتعين مواجهتها و التغلب عليها و هو ما يستوجب تعزيز قدرتها التنافسية.

و قصد تحقيق التوجه الفعلي و السليم نحو ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر فإنه ينبغي العمل على:

- 1- الاهتمام بالتسويق الدولي كمقاربة لترقية الصادرات خارج المحروقات بالنظر لكون التسويق من العوامل الأساسية لتحقيق موقف تنافسي متميز في بيئة الأعمال.
- 2- إيجاد تدابير ضابطة لظاهرة استيراد المنتجات الاستهلاكية والتامة الصنع، خاصة منها تلك التي لها أثر سلبي على المنتج المحلي، وبالمقابل تشجيع المؤسسات الوطنية على إحلال هذه الواردات.
- 3- إعطاء تأهيل المورد البشري المتخصص أهمية أكبر ضمن سياسة التعليم والتكوين، باعتباره يشكل حجر الزاوية لترقية المنتجات الوطنية.
- 4- إنشاء مخابر الجودة والتحليل ذات إمكانيات ومواصفات عالمية.
- 5- الاهتمام بإستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري، وتوفير الإمكانيات والدعم اللازم لها لما تلعبه من دور هام في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- 6- حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج القطاع النفطي، والعمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، ذلك أن الميزة التنافسية ليست ثابتة على المدى الطويل، لذلك وجب الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير التي تهدف إلى تطوير التقنية التي تتدخل في تغيير هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية على الصعيد العالمي .
- 7- توفير شبكة متكاملة من المعلومات حول نشاط التصدير لخلق ربط بين المصدرين الجزائريين والأسواق العالمية ومعرفة اتجاهات المنافسة بها، وبالتالي القيام برسم سياسة تصديرية بناءً على مجموع المعلومات المتوفرة.
- 8- وضع خطط إنعاش وتنمية مستمرة للصناعة إلى جانب البرامج المسطرة لتكون بمثابة احتياط في حالة وجود خلل في الخطط الرئيسية ودعم لها.
- 9- العمل على الاقتداء بتجارب الدول التي استطاعت الخروج بقطاعها الصناعي من دائرة التخلف، خاصة في كل من فرع الصناعة الغذائية والصناعة النسيجية أين تتوفر الجزائر على إمكانيات وطاقات معتبرة.

10- تفعيل وتنشيط دور مختلف الهيئات الحكومية المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في ترقية الصادرات الصناعية وتميمتها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. جمال بلخباط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
2. سعيدة حركات، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة واقع و آفاق، جامعة أم البواقي، يومي 13-14 نوفمبر، 2012.
3. سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، العدد التاسع، 2011.
4. شعيب آتشي، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2008/2007.
5. عبد الله بن حمو، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2010.
6. عبد القادر مولاي، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
7. علي سدي و مراد حطاب، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العملية، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 10 و 11 نوفمبر 2010.
8. عمار عماري و نبيلة فالي، الأزمة المالية العالمية الراهنة و تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.
9. قدور بن نافلة، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009.

10. لزهرة العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، صص302-303.
11. محمد فرحي و سلمى صالحى، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
12. محمد براق و محمد عبيلة، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.
13. منير نوري و إبراهيم لجلط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 10 و 11 نوفمبر 2010.
14. نوال عباس، التخصص الدولي بين النظرية و الواقع: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2009/2008.
15. و صاف سعدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002.
16. زين العابدين عبد الله بري، التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي، دورية الإدارة العامة، الرياض، المجلد الثاني، العدد الثاني، فيفري، 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Banque d'Algérie, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, p166.
2. Centre Nationale de l'informatique et des statistique, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2015), <http://www.douane.gov.dz/>, p16.